المؤتمر الدولي السنوي الخامس والعشرون لكلية الحقوق جامعة المنصورة

بعنـــوان

الإشكاليات القانونية والاقتصادية للقطاع الطبي في مصر

٢٦- ٢٧ أبريل ٢٠٢٦م

بكلية الحقوق – جامعة المنصورة

Legal and economic problems of the medical sector in Egypt

Problèmes juridiques et économiques du secteur médical en Egypte

يُعقد المؤتمر حضور فعلي و Online

المؤتمر الدولي السنوي الخامس والعشرون لكلية الحقوق جامعة المنصورة

بعنـــوان

الإشكاليات القانونية والاقتصادية للقاع الطبي في مصر

٢٦ - ٢٧ أبريل ٢٠٢٦م

تحت رعاية

معالي أ.د/ شريف يوسف خاطر
رئيس جامعة المنصورة

معالي أ.د/ محمد أيمن عاشور
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

ريادة

أ.د/ طارق مصطفى غلوش
نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث

رئيس المؤتمر

أ.د/ وليد محمد الشناوي
عميد كلية الحقوق جامعة المنصورة

نائب رئيس المؤتمر

أ.د/ إبراهيم عبد الله عبد الرءوف
وكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث

مقرر المؤتمر

أ.د/ أحمد لطفي السيد
أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي

المقدمة

يعد القطاع الطبي أحد الأعمدة الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة في الدولة المصرية، إذ يمثل ركيزة أساسية لضمان رفاه الإنسان وتعزيز قدراته الإنتاجية والاجتماعية. وتبرز أهمية هذا القطاع من خلال دوره الحيوي في حماية الحق في الحياة والصحة، وهما من الحقوق الدستورية والإنسانية التي تقع في صميم التزامات الدولة تجاه مواطنيها. ومع ذلك، فإن واقع القطاع الطبي في مصر يكشف عن مجموعة من الإشكاليات القانونية والاقتصادية المتشابكة التي تؤثر بصورة مباشرة على كفاءته وفاعليته واستدامة أدائه.

فعلى المستوى القانوني، يعاني النظام التشريعي المنظّم للقطاع الصحي من تعدد القوانين وتداخل الاختصاصات بين الجهات الرقابية والتنظيمية، مما يؤدي إلى ضعف في التنسيق وغياب في الرؤية التشريعية الموحدة. كما تبرز الحاجة إلى مراجعة شاملة للأطر القانونية المنظمة لمزاولة المهن الطبية، والتراخيص، والمساءلة المهنية، وآليات حماية حقوق المرضى، بما يضمن تحقيق التوازن بين مقتضيات المصلحة العامة وحقوق الأفراد والمؤسسات العاملة في المجال الصحي.

وعلى الجانب الاقتصادي، نجد أن القطاع الطبي يواجه تحديات كبيرة تتمثل في محدودية التمويل العام المخصص للخدمات الصحية، وارتفاع تكاليف التشغيل والتجهيز الطبي، فضلاً عن التفاوت الواضح في توزيع الموارد بين القطاعين العام والخاص. كما يسود ضعف في كفاءة الإنفاق العام على الصحة، وغياب آليات فعّالة لقياس الأداء والعائد الاقتصادي للاستثمارات الصحية. وتُعد هذه الإشكاليات من أبرز العوائق أمام تحقيق العدالة في توزيع الخدمات وضمان استدامة التنمية الصحية.

لما تقدم جاء عنوان مؤتمرنا الدولي هذا العام تحت عنوان " الإشكاليات القانونية والاقتصادية للقطاع الطبي في مصر " ليعكس حرص إدارة الكلية وقطاع الدراسات العليا والبحوث بها على اختيار أبرز الموضوعات إثارة ليس فقط على المستوى المحلي وإنما كذلك على المستوى الدولي...فضلاً على أن المؤتمر يمثل منصة فكرية متخصصة تهدف إلى دراسة الإشكاليات القانونية والاقتصادية للقطاع الطبي المصري دراسة تحليلية معمقة، ومحاولة استكشاف السبل الكفيلة بتطوير الإطار التشريعي والاقتصادي بما يتلاءم مع المتغيرات المحلية والدولية من جانب ، ويدعم جهود الدولة نحو تطوير هذا القطاع الحيوي ومن جانب آخر. إضافة إلى سعى المؤتمر إلى بلورة رؤية واضحة تعزز من الحوكمة الرشيدة، وتدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتُسهم في بناء نظام صحي متكامل قادر على تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في آنٍ واحد.

أهداف المؤتمر:

يسعى هذا المؤتمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها:

١. تناول الآليات التشريعية والاقتصادية التي استعانت بها الدول في تجاوز إشكاليات القطاع الطبي.
٢. معالجة أنظمة الاستثمار والخصخصة للمنشئات الطبي بما يعظم من فاعلية إدارتها.
٣. بيان المعالجات التشريعية والاقتصادية لتجنب الأزمات في فترات الأوبئة والكوارث الصحية.
٤. التعرف على حزم التسهيلات التشريعية والاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية في القطاع الطبي.
٥. بحث الأطر المقارنة لتنظيم مسئولية الكوادر والمنشئات الطبية.
٦. معالجة الأطر القانونية لتدعيم حقوق المرضى.
٧. تحليل التحديات القانونية والاقتصادية التي تواجه القطاع الطبي في مصر من منظور شامل يجمع بين التشريع، التمويل، والإدارة.
٨. طرح حلول عملية وتشريعية لتطوير البيئة القانونية والتنظيمية للقطاع الصحي بما يحقق كفاءة وعدالة الخدمات الطبية.
٩. تعزيز التكامل بين القانون والاقتصاد في صياغة السياسات الصحية لضمان استدامة التمويل وتحسين جودة الرعاية.
١٠. مناقشة دور الدولة والقطاع الخاص في تطوير المنظومة الصحية وتحقيق التوازن بين الخدمة العامة والربحية.
١١. إبراز دور التحول الرقمي والاقتصاد الصحي في تحسين إدارة الموارد والمستشفيات.
١٢. دراسة الإطار التشريعي المنظّم للمؤسسات الطبية الخاصة والعامة ومدى فعاليته في حماية المريض والطبيب.
١٣. تحليل قوانين المسؤولية الطبية وأثرها على جودة الخدمة الطبية والعدالة بين الأطراف.
١٤. تقييم التشريعات الخاصة بالاستثمار في القطاع الصحي ومدى توافقها مع أهداف التنمية المستدامة.
١٥. صياغة خطط العمل الوطنية للاستفادة من الكوادر الطبية في الداخل والخارج.
١٦. بحث سبل تعزيز الشفافية والحوكمة داخل المؤسسات الصحية من منظور قانوني.
١٧. دراسة أثر الإنفاق الحكومي والخاص على الخدمات الطبية وجودتها.
١٨. مناقشة دور التأمين الصحي الشامل في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحفيز الاقتصاد الصحي.
١٩. بحث فرص الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاع الطبي وآليات تشجيعه.

محاور المؤتمر:

المحور الأول: الإشكاليات القانونية للقطاع الطبي من منظور فروع القانون العام

١. الحقوق الدستورية المتعلقة بالقطاع الطبي.
٢. الأسس الدستورية للعدالة الصحية.
٣. التنظيم القانوني للمنشئات الطبية والصحية.
٤. دور الإدارة الذكية في رفع كفاءة إدارة المنشئات الطبية.
٥. اختصاص القاضي الإداري بمنازعات المنشئات الطبية.
٦. المسئولية الإدارية للكوادر والمنشئات الطبية.
٧. القانون الجنائي وحقوق المرضى.
٨. المسئولية الجنائية للكوادر والمنشئات الطبية.
٩. منظومة التحقيق في الشكاوى الطبية.
١٠. التنظيم القانوني للمسئولية الطبية في ضوء قانون المسئولية الطبية المصري الجديد.
١١. النظام القانوني الدولي للاستثمارات الأجنبية في القطاع الطبي.
١٢. مسئولية الدولة عن الأضرار الناشئة عن العمل الطبي.
١٣. الشفافية والحوكمة داخل المؤسسات الصحية.
١٤. التنظيم النقابي في المجال الطبي.

المحور الثاني: الإشكاليات القانونية للقطاع الطبي من منظور فروع القانون الخاص

١. المسئولية المدنية للأطباء ومن في حكمهم.
٢. الحماية المدنية لحقوق المرضى.
٣. أنظمة تعويض ضحايا الأخطاء الطبية.
٤. المسئولية المدنية عن الإخلال بالحق في العلاج.
٥. أنظمة الذكاء الاصطناعي والمسئولية الطبية.
٦. التنظيم القانوني للروابط العقدية في المجال الطبي.
٧. النظام القانوني لدعاوى المسئولية المدنية في المجال الطبي.
٨. الأزمات والكوارث الصحية وأثرها على المسئولية المدنية في المجال الطبي.
٩. العلاج عن بعد وإشكالياته المدنية.

المحور الثالث: الإشكاليات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار والتمويل في القطاع الطبي

١. التشريعية والاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية في القطاع الطبي.
٢. تحديات التمويل في القطاع الطبي.
٣. السياسات الصحية واستدامة التمويل وتحسين جودة الرعاية.
٤. دور الدولة والقطاع الخاص في تطوير المنظومة الصحية وتحقيق التوازن بين الخدمة العامة والربحية.
٥. دور التحول الرقمي والاقتصاد الصحي في تحسين إدارة الموارد والمستشفيات.
٦. .تقييم التشريعات الخاصة بالاستثمار في القطاع الصحي ومدى توافقها مع أهداف التنمية المستدامة.
٧. .سبل تعزيز الشفافية والحوكمة داخل المؤسسات الصحية من منظور قانوني.
٨. دراسة أثر الإنفاق الحكومي والخاص على الخدمات الطبية وجودتها.
٩. .مناقشة دور التأمين الصحي الشامل في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحفيز الاقتصاد الصحي.
١٠. .بحث فرص الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاع الطبي وآليات تشجيعه.

المحور الرابع: الجوانب الشرعية المتعلقة بحقوق المرضى والمسئولية في القطاع الطبي:

١. المستثمر العقاري الفقيه بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالاستثمار.
٢. الحلال والحرام في نوازل العلاجات المستحدثة.
٣. المسئولية الطبية في ميزان الفقه الإسلامي.
٤. الأحكام الشرعية للضرورة الطبية.
٥. العقد الطبي من منظور شرعي.

اللجنة العلمية:

- **أ.د/ صلاح الدين فوزي**
  أستاذ القانون العام وعضو اللجنة العليا للإصلاح التشريعي
- **أ.د/ أحمد شوقي أبو خطوة**
  أستاذ القانون الجنائي وعميد الكلية الأسبق
- **أ.د/ محمد محمد عبد اللطيف**
  أستاذ القانون العام
- **أ.د/ أحمد جمال الدين موسى**
  أستاذ الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية ووزير التعليم العالي والتربية والتعليم الأسبق
- **أ.د/ السيد أحمد عبد الخالق**
  أستاذ الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية ووزير التعليم العالي الأسبق
- **أ.د/ ثروت عبد الحميد عبد الحليم**
  أستاذ القانون المدني ووكيل الكلية الأسبق
- **أ.د/ حسين عبده الماحي**
  أستاذ القانون التجاري وعميد الكلية الأسبق وعميد كلية المعاملات القانونية الدولية جامعة المنصورة الجديدة الأسبق.
- **أ.د/ رضا عبد السلام إبراهيم**
  أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية ووكيل الكلية الأسبق ومحافظ الشرقية الأسبق
- **أ.د/ محمد السيد عرفه**
  أستاذ القانون الدولي الخاص وعميد الكلية الأسبق
- **أ.د / محمد عبد الواحد الجميلي**
  أستاذ القانون العام ووكيل الكلية الأسبق
- **أ.د/ عبد الله الهواري**
  أستاذ القانون الدولي العام ووكيل الكلية الأسبق
- **أ.د/ تامر محمد صالح**
  أستاذ القانون الجنائي ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
- **أ.د/ علاء التميمي عبده**
  أستاذ القانون التجاري ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
- **أ.د/ أحمد لطفي السيد مرعي**
  أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي

مواصفات البحوث العلمية المُحكمة:

١. يجب أن تكون جميع البحوث العلمية أصلية المنشأ، ولم يتم نشرها أو تقديمها في أي ندوات أو مؤتمرات علمية سابقة.
٢. تُقبل البحوث باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، ويكون للبحث ملخص باللغة العربية (لا يتجاوز ٢٥٠ كلمة).
٣. يجب أن تشتمل الصفحة الأولى على عنوان البحث، واسم الباحث، واسم المؤسسة / الجامعة، ويبدأ البحث بالملخص، ثم بقية البحث مبتدئًا بالمقدمة، ومنتهيًا بقائمة المراجع، ونسخة من البحث بصيغة word , pdf.
٤. ألا يزيد عدد أوراق البحث كاملاً (بملحقاته) عن ٣٠ صفحة للبحث الواحد، شاملةً جميع الرسومات والأشكال التوضيحية والجداول وقائمة المراجع.
٥. الخط المستخدم في الأبحاث هو Simplified Arabic وحجم الخط (١٤ غير بارز) والهوامش نفس الخط بحجم (١٢). أما العناوين الرئيسية، فتكون بنفس الخط بحجم (16 Bold)، والعناوين الفرعية بحجم (14 Bold).
٦. تخضع البحوث المقدمة للتحكيم العلمي من قبل متخصصين في مجال البحث.
٧. البحوث غير المقبولة لا ترد إلى أصحابها.

علماً بأن أخر موعد لتلقي ملخص البحث ٢٨ فبراير ٢٠٢٦

وأخر موعد لتلقي البحث كاملاً ٣٠ مارس ٢٠٢٦

منهجية تنفيذ المؤتمر:

- عرض الأبحاث العلمية المشاركة في المؤتمر باللغات العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية.
- نشر أبحاث المؤتمر في عدد خاص بمجلة الكلية.

المشاركون في المؤتمر:

- كليات الحقوق والقانون فى مصر والدول العربية والأجنبية.
- ممثلين وزارة الصحة والسكان.
- ممثلين عن نقابات الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة.
- مجلسي النواب والشيوخ والمجالس والمحليات.
- الهيئات والمؤسسات القضائية.
- ممثلين عن منظمات المجتمع المدني العاملة في مصر.
- ممثلين عن القطاع الطبي الخاص والأهلي.

رسوم المشاركة:

من داخل جمهورية مصر العربية:

- ١٥٠٠ جنيه مصري للمشارك بورقة بحثية مقبولة.
- ١٠٠٠ جنيه مصري للمشارك بدون ورقة بحثية.
- ٣٠٠ جنيه لطلاب الدراسات العليا بدون ورقة بحثية.

من خارج جمهورية مصر العربية والمصريين المعارين:

- ٥٠٠ دولار أمريكي للمشارك.
- ١٠٠ دولار أمريكي للمشاركة لطلاب الدراسات العليا الوافدين بدون ورقة بحثية وبدعم من الكلية.

يتم سداد الرسوم بواسطة حوالة باسم:

السيد/ جلال حسين الشافعي نقريش - مندوب الكلية

رقم بطاقة ٢٨٣٠٧٣٠١٦٠٢٢٥٥

البنك الأهلي المصري

رقم موبايل/ ٠١٠١٣٦٦٠٩٣٧

تتضمن رسوم الاشتراك:

- الاشتراك في جلسات المؤتمر.
- حقيبة الأوراق العلمية.
- بوفيه المشروبات خلال الاستراحات طوال فترة المؤتمر.
- شهادة بالمشاركة في المؤتمر.

استمارة تسجيل Registration

الاسم الكامل:	.....
	(لاستخراج الشهادة وبطاقة التعريف)
اللقب:	..... النوع: ذكر/ أنثى
الجنسية:	.....
جهة العمل:	.....
المركز الوظيفي:	.....
العنوان:	.....
العنوان البريدي:	.....(ص.ب) .....
الرمز البريدي:	.....
رقم الهاتف:	.....(عمل) .....(خاص) .....
رقم الفاكس:	.....
رقم الجوال:	.....
البريد الالكتروني:	.....
أرغب في المشاركة:	◌ مشاركة ببحث ◌ مشاركة بالحضور والمناقشة
عنوان البحث :	.....
لغة البحث:	◌ العربية ◌ الإنجليزية ◌ الفرنسية

للاستفسار والتواصل

كلية الحقوق – جامعة المنصورة
الدقهلية – جمهورية مصر العربية
هاتف ٢٢٠٢٣٦٠ (٢٠٥٠+) ٢٢٠٢٤٠٠ (٢٠٥٠+)
فاكس٢٢٠٢٤٢٠ (٢٠٥٠+) **رمز بريدي** ٣٥٥١٦
بريد إلكتروني lawfac@mans.edu.eg
أ/ هدى رشاد & أ/ غادة عادل
هاتف٢٢٠٢٣٦٠ (٢٠٥٠+) فاكس٢٢٠٢٤٢٠ (٢٠٥٠+)
موبايل: ٠١٠٢٩٦٨٧٧٩١ & ٠١٠٩٧٥١١٩٦٤